



تقرير  
اللجنة المختصة  
لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي  
في  
منظومة الأمم المتحدة

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون  
الملحق رقم ٥ (A/10005)

الأمم المتحدة



تقرير

اللجنة المختصة

لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

في

منظومة الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون

الملحق رقم ٥ (A/10005)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٥

### ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .  
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٢ - ١	أولا - المقدمة .....
٢	٩ - ٣	ثانيا - تنظيم الدورة .....
٢	٥ - ٣	( أ ) أعضاء اللجنة ، والذين حضروا الدورة منهم ..
٣	٦	( ب ) أعضاء المكتب .....
٣	٨ - ٧	( ج ) جدول الاعمال والوثائق .....
٣	٩	( د ) اعتماد التقرير .....
٤	١٠	ثالثا - اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة .....
٤	١٢ - ١١	رابعا - الترتيبات المتعلقة بأعمال اللجنة في المستقبل .....

المرفق

٦	المرفق الاول : بيان الامين العام في افتتاح اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة .
٨	المرفق الثاني : البيان الاستهلالي الذي أدلى به رئيس اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة .....

## أولا -- المقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة في القرار ٣٣٦٢ (د-١ - ٧) اللجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة ، وينص الجزء " سابعاً " من القرار على مايلي :

### " سابعاً - إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة

" ١ - بغية الشروع في عطية إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة ، لجعلها أتم كفاءة في معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولى والانماء ، بطريقة شاملة وفعالة ، عملاً بقرارى الجمعية العامة ٣١٧٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ و ٣٣٤٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ولجعل المنظومة أكثر استجابة لمتطلبات أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، تنشأ بموجب هذا لجنة خاصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة ، تكون لجنة جامعة من لجان الجمعية العامة ، ويكون الاشتراك فيها مفتوحاً لجميع الدول \* ، من أجل اعداد مقترحات عمل مفصلة . وينبغي أن تبدأ اللجنة الخاصة عملها فوراً ، وأن تعلم الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن التقدم المحرز ، وأن تقدم تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى في دورته المستأنفة . وينبغي أن تأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار ، فيما تأخذ في عملها ، المقترحات والوثائق المتعلقة بهذا الموضوع والمقدمة تحضيراً للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ (د - ٢٩) وغيره من المقررات المتصلة بهذا الشأن ، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء عن هيكل منظومة الامم المتحدة المعنون : " هيكل جديد للامم المتحدة من أجل تعاون اقتصادى عالمى " \* \* ومحاضر المداولات التي جرت في هذا الشأن في المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس التجارة والانماء ، ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمافى ، والدورة الاستثنائية السابعة ، وكذلك نتائج المداولات القادمة على الترتيبات المؤسسية ، التي سيجريها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الرابعة ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الرابعة . وجميع هيئات الامم المتحدة ، بما فيها اللجان الاقليمية ، وكذلك الوكالات

\* من المفهوم لدى الجمعية العامة أن صيغة " جميع الدول " ستطبق هنا وفقاً للممارسة المستقرة لدى الجمعية العامة .

\* \* ( E/AC.62/9 ) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ( E.75.II.A.7 ) .

المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مدعوة الى الاشتراك في عمل اللجنة ، على مستوى المديرين ، وفي الرد على ما قد تقدمه اليها اللجنة من طلبات للحصول على معلومات أو بيانات أو آراء .

٢ - وينبغي أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في غضون ذلك عملية الترشيد والاصلاح التي شرع فيها وفقا لقراره ١٧٦٨ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار / مايو ١٩٧٣ وقرار الجمعية العامة ٣٣٤١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وينبغي أن يراعى كل المراعاة ما يدخل في اطار هذين القرارين من توصيات اللجنة الخاصة وذلك في موعد لا يتجاوز دورته المستأنفة الحادية والستين .

٢ - وقد عقدت اللجنة دورتها الأولى في مقر الامم المتحدة في الفترة من ١٣ الى ١٩ وفي ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، وعقدت اللجنة ست جلسات .

## ثانيا - تنظيم الدورة

### ألف - أعضاء اللجنة والذين حضروا الدورة منهم

٣ - قام الامين العام للامم المتحدة بافتتاح الدورة . ويمكن الاطلاع على نص البيان الذي ألقاه الامين العام في المرفق الاول .

٤ - ان عضوية اللجنة الخاصة مفتوحة لجميع الدول ، وفقا لاحكام القرار ٣٣٦٢ (د ل - ٧) . وقد حضر الدورة الاولى للجنة ممثلو الدول الـ ١٠٨ التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، داهومي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السودان ، السويد ، سويسرا ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، الكرسي الرسولي ، كمبوديا ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمـن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٥ - كذلك حضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة التالية : منظمة العمل الدولية ؛ ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ؛ ومنظمة الصحة العالمية ؛ والمصرف الدولي ؛ وصندوق النقد الدولي . ومثلت أيضا في الدورة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

#### باء - أعضاء المكتب

٦ - وقد انتخبت اللجنة بالتركية ، في جلستها الأولى والسادسة السيد كينيث ك. س. دالزي (غانا) رئيسا ، والسيد أنتوني تشاركوفسكي (بولندا) والسيد فاروق بارسي (ايران) نائبيْن للرئيس . وقررت اللجنة في جلستها السادسة تأجيل انتخاب أعضاء مكتبها الآخرين الى دورتها الثانية .

#### جيم - جدول الاعمال والوثائق

٧ - قامت اللجنة في جلستها الاولى باعتماد جدول أعمالها الوارد في الوثيقة A/AC.179/1 . وكان جدول الأعمال كما يلي :

- ١ - افتتاح الدورة .
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب .
- ٣ - اعتماد جدول الاعمال .
- ٤ - تنظيم الاعمال .
- ٥ - اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة .
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة المخصصة الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة .
- ٨ - وبالإضافة الى الوثائق المتصلة بالموضوع المشار اليها في الجزء " سابعا " من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ ( د ل - ٧ ) كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

A/AC.179/1 جدول الاعمال المؤقت

A/AC.179/L.1 تنظيم الاعمال : مذكرة من الرئيس

A/AC.179/L.2 مشروع تقرير اللجنة

#### دال - اعتماد التقرير

٩ - قامت اللجنة في جلستها السادسة المنعقدة في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ باعتماد هذا التقرير الى الجمعية العامة عن الدورة الاولى للجنة .

ثالثا - اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى  
فى منظومة الامم المتحدة

١٠ - ألقى رئيس اللجنة بيانا فى الجلسة الاطلى للجنة يرد نصه فى المرفق الثانى . وأثناء المناقشة ألقى عدد من الوفود كلمات وتقدموا بأراء عن أهداف وموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة . كذلك أشار بعض الوفود ، فى ذلك السياق ، الى تنظيم أعمال اللجنة فى المستقبل . ويمكن الاطلاع على عرض عن أعمال اللجنة تحت هذا البند فى المحاضر الموجزة المتصلة بالموضوع (A/AC.179/SR.1-5) .

رابعا - الترتيبات المتعلقة بأعمال اللجنة فى المستقبل

١١ - قامت اللجنة فى جلستها السادسة ، المنعقدة فى ٢١ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٥ ، استنادا الى المناقشات التى عقدت فى اللجنة والمشاورات غير الرسمية التى عقدت أثناء الدورة ، بما يلى :

( أ ) قررت أن يكون جدول الجلسات الرسمية للجنة لسنة ١٩٧٦ كما يلى :

الدورة الثانية : ١١ شباط/فبراير الى ٣ اذار/مارس ، فى مقر الامم المتحدة

الدورة الثالثة : ١ الى ١١ حزيران/يونيه ، فى مقر الامم المتحدة

وأنة سيتخذ قرار فى الدورة الثانية أو الثالثة بشأن عقد مزيد من الدورات . واذ ادعى الى عقد دورة رابعة ، فستعقد مبدئيا فى مقر الامم المتحدة فى الفترة من ١٣ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ؛

( ب ) وقررت أن تدعو مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والناماء الى أن ينظر على سبيل الاولوية فى دورته الرابعة فى البند المدرج فى جدول الأعمال فيما يتعلق بالمسائل المؤسسية كى يتسنى فى أسرع وقت ممكن احالة الوثائق والتوصيات المتصلة بالموضوع الى اللجنة للنظر فيها فى دورتها الثالثة ؛

( ج ) وقررت أن يجرى تزويد اللجنة بمحاضر موجزة بالنسبة لجميع جلساتها الرسمية التى تعقد فى ١٩٧٦ ؛

( د ) وقررت انشاء فريق عامل غير رسمى ، برئاسة رئيس اللجنة ، يجتمع فيما بين الدورات ، عقب الدورة الثانية . على أن يكون الباب مفتوحا لاشتراك جميع الدول ، وسيتخذ قرار بشأن حجم وتكوين الفريق العامل بعد اجراء مشاورات فيما بين رئيس اللجنة ورؤساء المجموعات الاقليمية ؛

( هـ ) ورجت أمانة اللجنة أن تعد ، لخرض الرجوع اليه ، ثبوتا بما هو متوفر من وثائق الامم المتحدة التى لها اساس يعمل اللجنة ؛

( و ) وأعلنت ، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) أنها تعلق أهمية كبرى على قيام هيئات الامم المتحدة ، بما فيها اللجان الاقليمية ، والبرامج والوكالات المتخصصة

والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بالاشتراك في أعمالها ، وأكدت على وجه الخصوص فائدة اجراء مشاورات مع تلك المنظمات في المسائل التي تعني هذه المنظمات بصورة مباشرة ، ولذلك فقد قامت اللجنة بما يلي :

' ١ ' وافقت على أن تدعو تلك المنظمات للاشتراك في أعمال جلساتها الرسمية على مستوى فني عال ، وأن تدعو في المرحلة الاولى الرؤساء التنفيذيين لتلك المنظمات للاشتراك شخصيا في الدورة الثانية للجنة ؛

' ٢ ' وافقت ، على أن يتوقف الأمر على الموضوع قيد النظر ، على أنه يجوز ، كلما كان ذلك مرغوبا فيه ، دعوة المنظمات المعنية الى توفير ما قد يطلب تقديمه من مساعدة في الجلسات غير الرسمية والافرة العاملة التابعة للجنة .

١٢ - وأدلى الامين العام للجنة ، في الجلسة السادسة ، وقيل اعتماد القرار ( انظر الفقرة ١١ أعلاه ) ، ببيان عن الآثار الادارية والمالية ( A/AC.179/L.3 ) .

بيان الأمين العام في افتتاح اللجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل  
القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة

كانت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة نقطة تحول في تاريخ التعاون الاقتصادي وفي تاريخ منظمتنا . ذلك أن القرار الذي أتخذ بالاجماع في ختام الدورة يتضمن مجموعة شاملة من السياسات الرامية الى إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية الدولية وتقويم اختلالات التوازن الهيكلية واستحداث نظام أكثر انصافاً لفائدة المجتمع الدولي بأسره . ويتضمن هذا القرار أيضاً الجديد من المعايير والمبادئ ، وتدابير التنفيذ الرامية الى اعطاء قيمة عملية لما طرأ على المواقف من تفسير هام يشكل أساساً لما أجرى من مفاوضات وما تم التوصل اليه من اتفاقات في الدورة . وسيكون هذا القرار الأساس والاطار للعمل المقبل لجميع الهيئات والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة . وظهر أيضاً في الدورة الاستثنائية السابعة ، كجزء لا يتجزأ من هذه التدابير ، اتفاق واضح في الرأي على ضرورة إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة .

ويبين مقرر الدورة الاستثنائية السابعة المتصل بانشاء هذه اللجنة ، بصورة واضحة ، الأهداف العامة لمداولا تكتمل في المستقبل . وترتبط أهمية اصلاح نظام الأمم المتحدة الحالي والحاجة الملحة لذلك ، ارتباطاً مكيناً بالاعتماد المتبادل الأوسع نطاقاً بين الدول ، وبالاعتراف المتزايد بأن المشاكل التي تسود عالم اليوم مشاكل مترابطة ترابطاً وثيقاً . ومن ثم فان استخدام نهج متكامل متعدد الاختصاصات ، مفاهيمياً ومؤسسياً ، لمعالجة هذه المشاكل انما يتطلب إعادة تكييف البنية الهيكلية الحالية لمنظومة الأمم المتحدة ويجب القيام بهذه العملية في اطار التقدم نحو اقامة نظام اقتصادي دولي .

وينبغي ألا يعطي تعقد المهمة التي تنتظركم أقل مما يستحق من الاهتمام . فكما أنه ثبت أن استحداث استراتيجيات من أجل الانماء تكون موضع قبول متبادل أمر بالغ الصعوبة ، كذلك فان من الواضح تماماً أنه لن يكون ايجاد أجهزة التعاون الدولي التي تقتضيها المشاكل الراهنة سهلاً . وان الارادة السياسية التي مكنت الحكومات ، في الدورة الاستثنائية الخاصة ، من التغلب على الاختلافات في الرأي ستكون هي أيضاً شرطاً أساسياً مسبقاً لوضع الترتيبات المؤسسية وتكييفها والانتفاع بها انتفاعاً فعالاً . وليس النظام الدولي بأكثر أو أقل مما تريده الحكومات الأعضاء أن يكون . ويكاد صحة هذا القول يثبت لنا كل يوم .

ومثال ذلك الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وكان قد قيل ان تصلب اجراءاتها وعدد أعضائها ، وحتى توقيتها لا يمكن أن يسمح بتحقيق التفاوض والاتفاق الحقيقيين . بيد أن نتائج الدورة تقدم دليلاً قاطعاً على أنه يمكن تطوير عمليات التداول والتفاوض بخفة تحقيق اتفاق في الرأي والوصول الى حلول ملموسة ، اذا توفر ما يلزم من تصميم سياسي . وأثبتت الأمم المتحدة مرة أخرى في تلك الدورة أن بإمكانها ، اذا صممت الدول الأعضاء فيها على تفسيدي المواجهة ، أن تعمل كعامل مساعد لتلك القوى التي تتجه بالعالم نحو وضع أفضل . وتلك هي الروح التي أنشئت اللجنة فيها ، على ما أعتقد .

ولقد كانت الجمعية العامة أيضا على بينة من أنها إنما تجرى مداولا تها ازاء خلفية من أعوام عديدة من العمل الشاق الصبور الخلاق داخل شبكة الهيئات والمنظمات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة . وتعكس أنشطة منظومة الأمم المتحدة جميع الظروف الاقتصادية السائدة في أجزاء العالم المتقدمة النمو والنامية كذلك ، كما تعكس مختلف الأماني ومتعدد الاتجاهات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وبما أن الجمعية العامة قد استحدثت الآن نظام عمل متكامل يمد عمل منظمات أسسها الأمم المتحدة بتوجيه ودعم جديدين ، فإن الحاجة الى تكييف المنظومة ومواءمتها على الصعيد المؤسسي بغية تنفيذ هذه الأعمال قد أصبحت أكثر ما تكون وضوحا والحاحا . وقد اكتسب ذلك النظام رؤية أوضح وقصدا محدد المعالم .

وفي الختام فاني أود أن أؤكد أنني وزملائي رؤساء سائر هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة سنكون على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة قد تطلبونها لتيسير العمل الذي تشترع اللجنة بالاضطلاح به الآن . وبالإضافة الى الوثائق التي سبق أن عرضت عليكم عملا بمقررات الدورة الاستثنائية السابعة بما فيها تقرير فريق الخبراء المعنون " هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادي " ( أ ) فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للهيئات والمنظمات الأخرى على استعداد للمشاركة في عملكم وللمساعدة في مداولا تكم . واني لأتمنى لكم أكبر النجاح في مهمتكم الهامة .

## المرفق الثاني

### البيان الاستهلاكي الذي أدلى به رئيس اللجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة

أود قبل كل شيء أن أتوجه اليكم بالشكر الخالص على ما حظوتم وفدى به من تكريم بانتخابي رئيسا لهذه اللجنة . وأود أيضا أن أعرب بصفة خاصة عن امتناني لسفير مدغشقر السيد رابيتا فيكا ، رئيس مجموعة السبعة والسبعين الذى رشحني للمنصب فيما عهد عنه من عبارات تفيض بالكرم ، ولمثلي استراليا وبولندا اللذين تكرما بتأييد ترشيحي . وانني لأنظر الى هذا الانتخاب على أنه اعتراف بمساهمة غانا ، بالاتفاق مع الدول الافريقية الأخرى ، في انماء التعاون الاقتصادى الدولى وبمحاولتها لجعل منظومة الامم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق هذا المقصد . وانني سأبذل قصارى جهدى لأكون جديرا بالثقة التى أوليتموني اياها ، ومما يشجعني في هذا السبيل أنني مقتنع بأن بإمكانى أن أعتمد على تفهمكم وتعاونكم في جميع الأوقات .

وأود ، ان سمحتم لي ، أن أشاطر الامين العام المحترم ملاحظاته التى أدلى بها صباح اليوم عن أهمية الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة وعن اتصال ما خلصت اليه الدورة بأعمال هذه اللجنة . ولقد قيل الكثير في الاسابيع الاخيرة عن جو التفاهم والتوفيق المتبادلين الذى ساد الدورة ، وعن روح المصالحة والتعاون التى أبداها المشتركون ، وعن الاساليب والاجهزة المبتكرة التى اتسمت بها الاعمال . بيد أن من الضرورى أيضا أن يشدد ، كما فعل الامين العام ، على أن نتائج الدورة - التى تألفت من مجموعة ، وان كانت غير كاملة ، من المبادئ المتفق عليها ومن التدابير المتعلقة بالسياسة ، الى جانب المبادئ التوجيهية والترتيبات لاقامة حوار بناء حول المواضيع المتعلقة في الفترة القادمة - تشكل خطوة هامة أولى نحو الازالة ، على نحو مرحلي ، للتباعد بين الاقتصادى والاجتماعى بين مختلف قطاعات الجنس البشرى ونحو ضمان مشاركة البلدان النامية ، على نحو أوفى ، في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بالأمر .

وفي الوقت نفسه ، سلمت اللجنة الاستثنائية السابعة بضرورة إعادة التشكيل اذا كانت منظومة الامم المتحدة لتتمتع بالقدرة الكاملة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولى على نحو شامل وفعال ، وانما كانت لتصبح أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات الاعلان ( أ ) وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ( ب ) وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ( ج ) . والاهتمام

( أ ) قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ ( د - ٦ ) .

( ب ) قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ ( د - ٦ ) .

( ج ) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ ( د - ٢٩ ) .

الأساسي بتشجيع قيام وحدة أمتن لمقصد وفعالية العمل المشترك ضمن المنظومة ليس جديدا . صحيح أن الدول الأعضاء قد قبلت ، منذ أمد بعيد ، حقيقة أن اللامركزية الوظيفية للمنظومة هي مصدر للقوة والحيوية الكبيرتين ؛ بيد أنها أيضا على بيّنة من أن معظم انجازات المنظومة - وهي كبيرة الى حد بعيد - في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ما كان بالامكان تحقيقها لولا دعم المنظمات التي تتألف منها المنظومة بقيادة الام المتحدة نفسها . ومع هذا فقد ضاق ذرع الدول الأعضاء بتزايد تعقّد المنظومة ؛ وأهم من ذلك ، أزعجها بصورة متزايدة ما حلّ بالمنظمة من تجزؤ ومما بدا باستمرار بأنه افتقار الى الترابط . ومن المؤسف أنه بينما هاز مفهوم النهج الشامل والمتكامل لتحقيق الانماء القبول العام ، اتسع توزع المسؤولية عن مجالات المشاكل ذات الصلة على عدد متزايد من المؤسسات .

مثل بواعث الاهتمام هذه هي التي حفزت ، مثلا ، على اجراء التقييمات الكبرى للبرنامج التي تم الاضطلاع بها باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٥٩/١٩٦٠ ، واجراءات اعادة التقييم والاصلاح التي تركزت في اللجنة الخاصة الأربعينية في عام ١٩٦٦ ولجنة البرنامج والتنسيق الموسعة في الفترة ١٩٦٧-١٩٦٩ ، ودراسة قدرة نظام الام المتحدة الانمائي (د) في عام ١٩٦٩ ، وآخر استعراض أجراه المجلس لاتفاقات العلاقات بين الام المتحدة والوكالات المتخصصة . بيد أن العملية التي ستشرع بها اللجنة ذات مجال أوسع ، وتقوم على أساس اطار مفاهيمي ذي نوعية مختلفة وهي لن تشمل كامل سلسلة الوكالات المتخصصة وهيئات وبرايمج الام المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي فحسب ، وانما ستتواصل في اطار التقدم نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد - وبوصفها جزءا لا يتجزأ منه - كما تم تعريفه في الوثائق المتصلة بالامر للجمعية العامة . وكما أشار الامين العام ، ينبغي أيضا أن تدفع العملية قدما مع الوعي التام ببعض المبادئ الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي - كالعالمية ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، والعلاقات المشتركة بين المشاكل ، وما يتبع ذلك من ضرورة وجود نهج متكامل ذي طابع متعدد الاختصاصات .

ولذا فان العمل الذي ينتظر هذه اللجنة عمل بالغ التعقيد . وعلاوة على ذلك ، فان اللجنة مدعوة لأن تشيد وتبني على أساس الافكار والاقتراحات المتصلة بالامر والمنبثقة ، أو المنتظر انبثاقها ، عن مختلف الهيئات والمؤسسات ، بما فيها فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الام المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس التجارة والانماء لمؤتمر الام المتحدة للتجارة والانماء ، ومجلس ادارة برنامج الام المتحدة الانمائي ، ومجلس ادارة برنامج الام المتحدة لشؤون البيئة ومؤتمر الام المتحدة للتجارة والانماء في دورته الرابعة . كما أنه لا بد من ظهور صعوبات هيال المعايير التي ستطبق في تقييم الاقتراحات الخاصة بالاصلاح الهيكلي . فقد يعاد ، مثلا ، الاعراب في هذه اللجنة عن الرأي القائل بأن التغيير الهيكلي لا يمكن أن يحل محل اتفاق الرأي على السياسات والولويات والاهداف وبأنه ، فيما يتعلق بالمسائل المعلقة ، ينبغي أن ينتظر تقييم أو تعديل الهياكل القائمة الى أن يتحقق اتفاق موضوعي . ومن ناحية أخرى ، فان ثمة مجالا ، تمشيا مع روح قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - ٧) ، للتحرك قدما على الجبهتين في وقت واحد ، طالما أن

(د) دراسة لقدرة نظام الام المتحدة الانمائي (DP/5) (منشورات الام المتحدة ، رقم

المبيع : E.70110 ) .

هياكل المنظومة هي عامل في كل من تعبئة الارادة الجماعية للدول الاعضاء وتقرير الشكل الذي يُعرب فيه عن هذه الارادة . ومن الممكن أيضا أن تظهر اختلافات في وجهات النظر ، لا من حيث انسجام بعض جوانب الاصلاح الهيكلي مع أحكام الميثاق المتصلة بالامر فقط ، وانما أيضا من حيث الموازنة السليمة بين التوجيه الهادف من المركز وانتشار المؤسسات استجابة لما يُحس به من احتياجات - أى ، بعبارة أخرى ، الموازنة بين وحدانية الجهد الدولي والنشاط الصحي للعناصر المكونة له . وان البحث عن حلول لهذه الصعوبات وغيرها سيستدعي اندفاعا مماثلا نحو التوفيق المتبادل واتفاق الرأى اللذين تميزت بهما الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وانني لواثق من أن اللجنة ستستفيد ، في هذا الجهد ، من مساعدة الرؤساء التنفيذيين لمختلف هيئات الامم المتحدة ووكالاتها - وهي المساعدة التي تكرم الامين العام فتعهد بها صباح اليوم .

ومع هذا فقد لا يكون هنالك ، في نهاية المطاف ، أى بنيان مؤسسي مثالي لمنظومة الامم المتحدة . فالمؤسسات ليست غاية في حد ذاتها ؛ وهي لا تعدو كونها وسيلة لتحسين نوعية حياة الانسان . والامتحان الحاسم لجميع جهودنا يكمن في المدى الذى تعزز فيه فعالية منظومة الامم المتحدة للسير قدما بأهداف " التقدم الاجتماعي ومستويات المعيشة الأفضل في اطار من الحرية أوسع " .

---

### كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

#### 如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

#### HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

#### COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

#### КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

#### COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---